مظاهر التغير القيمي في الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية مدينة باتنة نموذجا

الدكتورة دريد فطيمة
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

مقدمة :

إنّ التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، قد شملت الخصائص، البناء، والوظائف، وأنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري؛ إذ انتقلت المراكز والأدوار ـــ بحكم أنّها ظلت ولأمد طويل نسقا مغلقا ـــ من الجد الكبير للعائلة إلى ربّ الأسرة التي تحولت إلى الطابع النّووي مع تواجد ملحوظ للنمط الأسري الممتد، وإن كانت كلّ المؤشرات تدّل على أنّه آيل إلى الزوال، أو يسير نحو التقلص عبر السنين. وقد أصبح النمط النووي للأسرة هو المهيمن، مع بروز أنماط أخرى لم تكن معروفة من قبل نتيجة هذه التحولات. كما لعب خروج المرأة للعمل، وتعليم الفتاة، وبلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي، دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، وكما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل في بعض القطاعات، مثل الصحة، والتعليم خاصة، ممّا يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا. إضافة إلى هذا تغير مكانة الطفل وأن كل هذه التغيرات مست حياة الأسرة بأي شكل من الأشكال وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة و خاصة الزوج والزوجة والأطفال، وكذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي الذي كان يحكم الأسرة الجزائرية و يعتبر من قيمها الأساسية.

أما التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة فهوكالتالي، كيف تساهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في التغير القيمي لدى الأسرة الجزائرية ؟

تعتبر القيم هي المحددات الهامة للسلوك الاجتماعي فهي نتائج لاهتمامات الفرد والجماعة، وهي عبارة عن مجموعة أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية وهذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره، فهي نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويكتسبها تدريجيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريق التفاعل الاجتماعي، وبتعلم الفرد كيفية تفضيل بعض الدوافع والأهداف عن غيرها، أي انه يقيمها على أنها أحسن من غيرها أو أنها أكثر أهمية [1].

وما دام الفرد يكتسب القيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي تعتبر أول مجال لتنشئة الطفل وعلى رأسها الوالدان اللذان يقومان بالاعتناء به من حيث تغذيته و ملبسه و حمايته كبداية أولى للحياة مما ينمي عنده ثقته بنفسه ولأسرته فهو يتفاعل مع كل أفراد أسرته على مر الأيام ثم يبدأ في إدراك إشاراتهم وحركاتهم و انفعالاتهم، ويبدأ في تعلم السلوك المقبول وغير المقبول، الجيد والردى[2]. وبإعداد الأسرة لطفلها نفسيا وجسميا تعمل على إعداده اجتماعيا لكي يكون أحد أفراد المجتمع العام عن طريق اكتسابه الآداب وتقاليد وأعراف مجتمعه بطبيعة الحال؛ فإنّه يكتسب هذا بواسطة والديه، وبالتالي تكون الأسرة قد أدمجتـــه في الإطار الثقافي لمجتمعه، وتغرس فيه المعتقدات والقيم والأساليب التي يشبّ عليها وتصبح من مكونات شخصيته، وتعتبر أسرته أداة لنقل الثقافة والإطار الثقافي له، فعن طريقها يعرف ثقافة عصره وبيئته على السواء، ويعرف الأنماط العامة السائدة في ثقافته كأنواع الإيصال من إرشادات ولغة وغيرها من تحقيق الرعاية الجسمانية والقيم الاجتماعية والتعليمية والأفكار والمراسيم الدينية والعقائدية والاتجاهات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والتسامح[3]، وعموما إنّ الطفل يولد كائنا عضويا ويبدأ في اكتساب صفاته الاجتماعية التي تحيله إلى كائن اجتماعي بعد ولادته، وذلك ضمن إطار والديه[4]، ممّا يستلزم من أسرته عملية تعلّم طويلة المدى [5]، وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى :

1/ التدريبات الأساسية لضبط السلوك وأساليب إشباع الحاجات؛ حيث أنّ من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يكتسب الطفل من أسرته اللغة والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعه والمعاني المرتبطة بأساليب إشباع حاجاته الفطرية والاجتماعية والنفسية.

2/ اكتساب معايير اجتماعية والتي تنبثق من أهداف المجتمع وقيّمه والتي تحكم سلوك الفرد وتوجهه.

3/ تعلم الأدوار الاجتماعية للمحافظة على بقاء المجتمع واستمراره وتحقيق رغبات أفراده وجماعته؛ فإنّه لا بدّ من وضع تنظيم خاص للمراكز والأدوار الاجتماعية التي يمارسها ويشغلها الأفراد والجماعات.

4/ اكتساب المعرفة والقيّم والاتجاهات وكافة أنماط السلوك؛ وحيث أنّها تشمل أساليب التعلّم والتفكير الخاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

5/ اكتساب العناصر الثقافية للجماعات والتي تصلح لتكوينه الشخصي.

فالأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدده هذا الأخير من التزامات ومعايير يفرضها على أفراد الأسرة، لان الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الأعضاء هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري وفي هذا ترى سناء الخولي في كتابها الزواج والعلاقات السرية "بان الأسرة تصبح اصغر وحدة اجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم"[6]، على اعتبار أن نسق القيم يعني المعايير والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع أو اغلب أعضائه سواء ضمنيا أو صراحة[7]، كما يكتسب الفرد نسق القيم من الجماعة التي يعيش فيها و ينتمي إليها بفعل الخبرة المباشرة والاحتكاك الدائم أي بتأثير عملية التنشئة الاجتماعية كما أسلفنا ذكره، وهي وإن كانت تختلف من جماعة مرجعية لجماعة مرجعية أخرى داخل إطار الثقافة الواحدة[8]، أما بالنسبة للأسرة الجزائرية فهي كباقي الأسر وخاصة في العالم العربي فإنها تسعى إلى المحافظة على نسقها القيمي وما يحدده من معايير والتزامات يفرضها على أفرادها. لكن بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية ظهر نوع من التغير القيمي على كل المستويات وبادئ ذي بدء سنتعرض لذلك انطلاقا من مكانة الرجل والمرأة في الأسرة التقليدية يمثل الأب في هذه العائلة السلطة المادية والروحية المطلقة، فهو

الذي ينظّم الاقتصاد المترلي، ويحرص كذلك على تماسك العائلة، وكذلك أنّه يمارس كلّ الحقوق على زوجته وأولاده، وكلّ من يعيش تحت مسؤوليته، هو الذي يتخذ القرار بخصوص الزواج والطلاق والتبني والحرمان من النسب أو الميراث والبيع والشراء، فمن حقه إجبار زوجته وأطفاله على الطاعة والخضوع والامتثال للسلطة الأبوية، لأنّ الغاية من هذه الصرامة هي الحفاظ على تماسك العائلة وانسجامها كوحدة إنتاج واستهلاك وحماية وتكاثر. بعدما أسلفنا أن السلطة كانت سلطة الرجل و سلطة قراره في الأسرة التقليدية، فيمكننا القول أن المرأة كانت تعتبر عنصرا ثانويا في الأسرة «حيث أنّ التمثيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يرجع للأب، أمّا مكانة المرأة فتعتبر دونية تتحسن أو تسوء مع مراحل الأسرة الحياتية»[9]، وأنّ أغلبية النساء يواصلن وجودهن في بيوقمن ويكنّ في خدمة الأطفال والزوج، وأنّ الأزواج يبقون على الساحة العمومية[10]، علما بأن القيم والمعايير تساعد على إيديولوجية العائلة في تجسيد سلطة وسيادة الذكورية، التي تفرض على المرأة بطريقة عنيفة دورا يتوافق مع تعظيم الجماعة الأكناتية، وهو الشعور بالعزّة مع تشجيع العشيرة الأسرية وهو تمييز بالنسبة للمرأة، ويعتبر الرجل بأنّ شرفه يتمثل في طهارة وعفة زوجته وبناته[11]، وأنّ شهرة الرجل تتعلق بتصرف النساء اللواتي يدخلن تحت مسؤوليته (زوجات ــ بنات ــ أخوات)، وهذا يدلّ على غيرة الرجل والذي يفسر طهارة وعفة المرأة. إنّ العشيرة العائلية لها شرف في إضافة عشائر أخرى نسوية، والتي تضمن لها الطهارة في النسل والذرية والنسب، وأنّ هذه العشيرة تطلب من عشائر أخرى والتي تربطها صلة أن تقدم لها نساء يخصصن للإنجاب في شروط اجتماعية للشرف، وتعتبر العذرية من الشروط الأساسية التي تميّز المرأة، وتعتبر العذرية أيضا بالنسبة للصبية والوفاء بالنسبة للمرأة هي عبادة للأجداد والتي تفرض باستمرار النسل وطهارته وعفته[12]، وهي نتيجة تفرضها نصوص الشريعة الإسلامية على الجنسين الذكر والأنثى في تحريم الزنا وأي شكل من أشكال العلاقات الجنسية خارج الزواج الشرعي، وأنّ الزوجة لابدّ وأن تكون طاهرة وعفيفة، بمعنى أن لا يكون لها من قبل علاقات جنسية مع أيّ كان، ممّا يضمن لها الطهارة لذريتها عبر الأطفال الذين تقدمهم لزوجها، وبعد الزواج لابدّ وأن تحترم زوجها وتطيعه، وإذا ما أخلّت

بهذه الطاعة فإنّها قابلة بأن لا تضمن له الطهارة والعفة لنسلها و«أنّها تلك الزوجة والأم الحاملة للتقاليد، وهي الضامن الوحيد للعفة والطهارة ووحدة الأسرة»[13].

إنّ هذه الأخلاق والعادات تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القديم وبقيت في اللاشعور الجماعي، ويتوقف عليها التماسك العائلي والسمعة للعائلة وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ الأساسية و لابدّ أن تقوم بهذا الدور، وذلك بما تستطيع أن تحقّقه شخصيتها، بحيث أنّها لابدّ وأن تقوم بدور فعّال في خدمة العائلة؛ حيث يجب أن تصون الاندماج الشكلي ثمّ المعنوي ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا، ويترك عائلتها بعيدة عن كلّ تشويه، كما يجب أن تحقق وجودها في البيت «وأن تكون كزوجة وكأم للعائلة ككل»[14]. ولابدّ أن تضمن السير الحسن والاعتناء بالمترل الكبير، الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد، كما أنّها لها دور اقتصادي تقوم به وتحافظ على المدخرات الغذائية لتدوم مدّة طويلة، فما دامت أمّا منجبة فلا بدّ و أن تقوم بدور الأم، وأن تلقن ابنتها تربية حسنة، ولأبنائها الحنان الكبير والحنان الأمومي، «ولقد سخرت حياتها تقريبا في الإنجاب وفي إنجاز الأعمال المترلية وكذلك في تربية الأطفال لدرجة أنّنا ننسى كيانها الفردي نظرا لتعلقها الكبير بالأسرة»[15]، فبالرغم من هذه الأدوار التي تميّز المرأة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية منذ صغرها، إلاّ أنّها ملتزمة بما يسنّه الرجل من أوامر لأنّ السلطة كانت بيده. فكلّما تقدمت المرأة في السن وكلّما زاد عدد أطفالها؛ فإنّها تنال الاحترام من طرف رجال العائلة، وكذا من طرف أبناءها الذين كبروا وتزوجوا، وتصبح هذه المرأة عجوزا تمثل شرف الأسرة، ولها بعض السلطة داخل العائلة «ولا تصبح المرأة في هذه البنية لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال ولا تصبح أمّا من الناحية الاجتماعية إلاّ عندما تنهي تربية ابنها أو ابنتها لمّا يتزوجا، وكذلك عندما ترى ولادة أحفادها، وبالتالي يكون وضعها كامرأة وأم وجدة محترمة داخل العائلة، وبهذا تكون قد لعبت دور المنجبة كاملا، كما تضمن بقاء الاسم والعائلة »[16]، ويؤكد "مصطفى بوتفنوشت" بأنّ المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أمّا أو ابنة أو أختا فهي مثل الأرض رمزا للخصب تعطي أكثر بكثير ممّا تأخذ[17]، ويصبح لهذه المرأة التي أفنت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية جزء

من سلطة الأب، والتي يعطيها إياها.وأنّها تحظى باحترام وتقدير كبيرين داخل البناء العائلي، وهذا بما تتمتع به مسؤولية وتحديد وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة[18].

أمّا المبادئ الأساسية التي تميّز دور المرأة الجزائرية في العائلة التقليدية[19]:

1/ الاستقامة الجسدية للمرأة والتي تعني أساس صفاء السلالة.

2/ المرتبة المترليـــــة.

3/ المرتبة الاقتصادية.

4/ وظيفة الأم المنجبة.

مع التأكيد بأنّ هذه المبادئ تمس مباشرة صفات وشرف العائلة وتنظيمها والرفاهية الاقتصادية لها وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ، حيث يتمّ هذا الدور في خدمة العائلة وتحقيق وجودها في البيت[20]. وبهذا تكون المرأة قد أمضت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية من تربية الأطفال وتزويجهم؛ حيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب، ولها الحقّ في اتخاذ القرارات داخل العائلة وفي شؤون البيت الكبير المتكون من أبنائها وزوجاتهم وأبنائهم، وبهذا تصبح موضع احترام عند الجميع[21]، ويتدعّم ذلك بإتباعها وتطبيقها للثقافة الأبوية فتصبح بذلك هذه الأخيرة الموجه الأساسي لسلوكها لا فرق في ذلك بينها في عالم النساء وبين زوجها أو ابنها في عالم الرجال[22].

وبناء على التغيرات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري والتي عرفت تسارعا مدهشا خلال العشريات القليلة الأخيرة ظهرت هيمنة الأسرة النووية التي تكتفي في تركيبتها بالأب والأم و الأبناء وتقلص دور الجد في احتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية، وأصبح الأب هو الذي يقوم بهذا الدور خاصة في المناطق الحضرية، حيث لعبت عوامل كثيرة في الحدّ من هذا الدور للجد، فجيل الآباء أصبح يتمتع بجملة من الخصائص خاصة سعة العلاقات الاجتماعية، التعليم، الشهادة والوظيفة تكون قد أفقدت الأجداد مكانتهم كقيادة فعلية لها سلطة القرار، و لم تبق إلاّ سلطة التقدير والاستشارة المبنية على الاحترام الذي تفرضه العادات والتقاليد والدين الإسلامي من باب برّ الوالدين.

أما دور المرأة في الأسرة النووية يتغيّر عمّا كان عليه في الأسرة التقليدية، فبعدما كان دورها ثانويا عن دور الرجل، و كانت تعتبر دائما كقاصرة [23]؛ حيث أنّها كانت تهتم فقط بالإنجاب وتربية الأطفال والعمل داخل البيت، ولا تظهر حرّيتها وإعطاءها السلطة إلاّ بعد أن تصبح عجوزا، وذلك بغية تقوية صفوف العائلة بعد أن أصبحت أمّا للكثير من الأبناء وخاصة الذكور، وجدة للكثير من الأحفاد ويمكن القول عنها بأن مكانتها الاجتماعية كانت مجهولة المعالم[24]، ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدّة تحوّلات ساعدت على تغيّره كالتحضّر، وتطوّر حركة التصنيع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حقّ التصرّف في كلّ أمور حياتهما، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارج إنّ العارف بواقع المجتمع الجزائري اليوم يمكن أن يلاحظ دون عناء كبير أنّ جانبا مهما كان مستترا من عالم النساء أصبح اليوم ظاهرا للعيان، و لم يعد عالم المرأة يشغل المؤخرة في المجتمع، بل أصبح في كثير من الأحيان يحتل مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجال، فكثيرا من القيم والتّصوّرات و القناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المرأة تمّ التخلي عنها، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنّ بعض من هذه القيم والتصوّرات انقلبت رأسا على عقب. فظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوّرها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن. غير أنّه ينبغي عدم المبالغة في إظهار بروز عالم المرأة ليحتل الصدارة في المجتمع الجزائري أو القول بأنّ هذا المجتمع قد تخلى كلية عن طابعه الذكوري. بل بقيت مكانة الرجل محترمة «لكنّه ليس الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجات الأسرة، وليس أيضا الوحيد الذي يملك السلطة على الأسرة»[25]، بل المرأة تحتل نفس المكانة التي يحتلها الرجل، وقد أكّدت الدساتير الجزائرية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية، ومبدأ المساواة المتعلقة بالانتخابات، ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الدخول للوظيف العمومي، ومبدأ المساواة في شروط الدخول للعمل[26]. وأنّ الخطاب الرسمي يعتبر المرأة بأنّها النصف الآخر للمجتمع شريكا كاملا للرجل في الحقوق المكتسبة[27]، وفي هذا يقول جلالي صاري « بأنّ تأكيد الأسرة النووية غالبا ما تتبعه ظواهر

أخرى، حيث أنّها كخلية أساسية تساعد على تطوّر الأفراد، وذلك بتأكيد وتثبيت دور المرأة سواء في البيت أو خارجه وذلك بتطوّر الأطفال من حيث مساواة الذكور مع الإناث، ولابدّ من التأكيد على هذه التحوّلات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطوّر التنمية الشاملة للبلاد، و انطلاقا من هذه الحقائق فإنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصة للرجل وخاضعة له، وهي ليست تلك الأرملة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها، وفي كلّ هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل، حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني، حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل[28]. ونجد حتى مخطّطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعمل على مساعدة المرأة في دخولها للمجال الاقتصادي و لم لا فتواجدها في سوق العمل يعتبر تطوّرا كبيرا في كلّ قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما قطاعي التربية الوطنية والصحة[29]، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي حسب إحصائيات 1992م و1996م و1997م 51.1%[30]. وقد أكدت نتائج تحقيق للدراسات والتحليلات للسكان والتنمية Cénéap العدد 27 أنّ آراء وتطلّعات إزاء عمل المرأة بأنّ تطوّر وتقدّم نشاطها هو نتيجة تغيّر تطلّع المجتمع إزاء عمل المرأة، حيث كان مغلقا عنها منذ زمن قريب في دور اجتماعي محدود جدّا للإنتاج، وهذا التغيّر كان واضحا عند المبحوثين سواء في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي. أمّا فيما يخص الاستعدادات أو العوامل والتي هي أصل هذا التغيّر، كانت الآراء مختلفة حسب الجنس: خارج عن ضرورة العمل لمواجهة انهيار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية؛ فإنّ المبحوثات ينظرن إلى أنّ عملهنّ هو وسيلة التأكيد وضمان استقلاليتهن، وهو ضمان في حالة الطلاق أو التّرمل، أمّا بالنسبة للنساء المتعلمات وخاصة اللواتي تابعن التعليم العالي؛ فإنّ العمل عندهنّ تتويج شرعي ومنطقي للتّقدم في دراستهنّ والتي تسمح لهنّ بالارتقاء إلى سلّم اجتماعي رفيع يساعدهنّ للوصول إلى مكانة عضو نشيط في المجتمع[31]. و هناك وسيلة فعالة لتحسين دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي والتصدي للقيم المعوقة

للتنمية في تعليم المرأة ورفع مكانتها ومساعدتها على تأدية أدوارها المختلفة بفاعلية[32]. أمّا بالنسبة للتعليم فقد عملت الدولة على مجانيته وتعميمه بعد الاستقلال مباشرة، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، بحيث توجد المرأة في كلّ أطوار التعليم، وتقول في هذا "زهية وضاح بديدي"«إنّ البنات تحصّلن اليوم على حصّة الأسد في التعليم، مجهوداتهن كانت معتبرة في 1965م-1966م حيث أنّها كادت أن تصل إلى 4/1 من التسجيلات في الطّور المتوسط بينما في سنة 2000م -2002م فقد مثلت 56% من التلاميذ في الطّور الثانوي (العلمي والتقني والذي وصل إلى 61% في التعليم العام)،ومن جهة أخرى فقد جاء في التحقيق الجزائري لصحة الأسرة الذي أجرى في سنة 2002م نتبيّن أيضا زيادة عدد الفتيات المتعلمات إبتداء من 15 سنة، بمعنى أثناء الانتقال إلى الطور الثانوي »[33].

وبهذا تغيّر المركز الاجتماعي للمرأة حيث نزلت لميدان العمل ودخلت في ميدان العلم والثقافة أين شعرت بحرّيتها الفكرية فتغيّرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية.

الجانب الميداني :

لقد أنجز الجانب الميداني لهذه الدراسة في مدينة باتنة في إطار انجازي لأطروحة دكتوراه دولة و التي نوقشت في 2007/07/10م.

أما الفرضية العامة لهذه المداخلة فهي كالتالي :

(تلعب التحولات الاقتصادية والاجتماعية دورا فعالا في التغير القيمي للأسرة الجزائرية) واختيرت عينة تشمل 200 مبحوثة، اي نساء متزوجات لهن عدد من الأطفال و تمثلت أسئلة الاستمارة حول: المستوى التعليمي- المهنة- كيف تم زواج المبحوثات- سن الزوجة عند الزواج-قرار إنجاب الأطفال هل يكون بقرار الزوجة أو الزوجين معا- تحبيذ أفراد العينة في إنجاب الذكور أو الإناث أو الاثنين معا- تفكير عينة البحث في تطبيق التنظيم العائلي او عدم تطبيقه- وإجابات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب. ثم التوصل الى النتائج العامة.

الجدول رقم (1) يبيّن الفئة العمرية لأفراد عينة البحث :

الفئات	مراكز الفئات	التكرارات	النسبة %
25-20	22.5	10	5
31-26	28.5	50	25
37-32	34.5	90	45
43-38	40.5	30	15
49-44	46.5	20	10
المجموع		200	%100

يعتبر السن من أهم العوامل الديموغرافية التي تدل على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم،كما أنّه يمثل أحد المتغيرات الديموغرافية الأساسية المحدّدة للزواج والمحددة لخصوبة المرأة على اعتبار أنّ سن الخصوبة يبدأ من سن (15سنة – 49 سنة) ومن الخصوبة يتحدّد الإنجاب ومنها إنجاب الطفل الأول والأطفال الآخرين، وكذلك حجم الأسرة المفضل و وسائل منع الحمل ومعرفتها.

ففي الجدول رقم (1) يمكن الإشارة إلى أنّ الفئة الأكثر بروزا هي الفئة العمرية 32سنة-37سنة بنسبة 45% من مجموع الإناث، فإذا أضيف إليها االفئة الثانية من حيث حجم الفئة ونسبتها 25% نجد انّ النسبة ترتفع إلى 70%، بمعنى أنّ أغلب أفراد العينة يقع سنهم بين 36 سنة-37 سنة، ويمكن أن نشير إلى أنّ هذا السن يتميّز بـــ:

1- الخصوبة العالية من الناحية البيولوجية.

2- يشير إلى مرحلة الزواج عند المرأة الجزائرية التي أصبحت متأخرة عما كانت عليه في السابق. وهذا التأخير في الزواج يرجع في غالب الأحيان إلى وصولها إلى مستويات أعلى في التعليم ودخولها لميدان العمل ممّا يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من حيث تحديد عدد الأطفال و مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أكّد ذلك " سعادي نور الدين " " Saadi Nouredine" في كتابه " La Femme Et La Loi En Algérie" «بأنّ تأخر سن زواج المرأة والتقليل من عدد الأطفال والنشاط المهني يتعلق بدرجتها العلمية »[34]، وقد أكّدت الإحصائيات الخاصة بسن الزواج عند المرأة لوزارة الصحة والسكان أنّه وصل في سنة 2002م إلى 29.6 سنة بعدما كـــان في سنة 1966م

18.3 سنة .أمّا الفئات العمرية الأخرى فتتراوح بين (38سنة – 43 سنة) و (44 سنة – 49 سنة) وبلغت نسبتها على التوالي 15% و10%، ثم تلي الفئة الأخيرة (20 سنة- 25 سنة) وتمثل5%.

الجدول رقم (2) يبيّن المستوى التعليمي لعيّنة البحث :

العدد / مستوى التعليم	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرارات	21	26	28	44	51	30	200
النسبة %	10.5	13	14	22	25.5	15	%100

يعتبر المستوى التعليمي من بين أكثر العوامل أهمية في التأثير على الإنجاب، بمعنى أنّ الفرد يدرك ويحس بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ حيث أنّه يعي الطرق العلمية الخاصة بفكرة التنظيم العائلي، ولقد أكّد ذلك "نقادى قوراري""Negadiourari" بالقول أنّ "إنجاب الشعوب يرتبط ارتباطا كبيرا بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن"[35]، ففي الجزائر تقاربت نسبة التعليم لكلا الجنسين ؛ حيث كانت عند الذكور 85.28 % و80.73 % عند الإناث في سنة 1998م، بعدما كانت47.2% في سنة 1966م ممّا يدلّ على تضاعف في النسبة، وقد أكّد هذا التطور"عبد العزيز بويسري"»[36] بأنّ مستوى التعليم لدى الفتيات من سن 6 إلى 13 سنة قد ارتفع من 32.9 % خلال الموسم 1962م- 1963م إلى 73 % خلال الموسم الدراسي 1990م-1991م وهذا التطور في التعليم للفتيات في رأيه جعلهن يدخلن في حياة الخصوبة وهذا بطبيعة الحال يؤثر على السلوك الإنجابي.

أمّا بالنسبة للأرقام التي تضمنها الجدول رقم (2) أعلاه فتوضح نسبة المتحصلات على مستوى التعليم الثانوي هي أعلى نسبة و تقدر بـــ 25.5 % وتليها نسبة الحاصلات على المستوى المتوسط والتي تمثل 22 % و تليها مباشرة نسبة التعليم الجامعي والتي تمثل15%، بينما نلاحظ تقلص النسبة كلّما انخفض المستوى التعليمي؛ فالمستوى الابتدائي مثل نسبة 14 % ثم يليها مستوى يقرأ ويكتب بـــ 13% وفي الأخير نسبة الأميات بـــ 10.5 %. وقد سجلت هذه النسبة الأخيرة بين سكان الريف خاصة، نظرا للمحيط الاجتماعي

والثقافي لأهل الريف والذي لا يعطي أهمية كبيرة لتعليم الأبناء في الغالب خاصة الإناث، وكذلك تمسك الأهل بالعادات والتقاليد التي لا تسمح للفتاة بالتعليم ومتابعة دروسها، وهذا في حقيقة الأمر ما يؤثر على حياتها وحياة أسرتها في كافة المجالات منها عدم اهتمامها بالتنظيم العائلي؛ لأنّها تجهل مزاياه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤكده "هربرت سبنسر" في نظريته بأنه توجد علاقة بين الإجهاد الذهني والخصوبة، فالإجهاد الذهني يضعف القدرة على التكاثر ويؤدي أيضا إلى العقم. فالمرأة العاملة تنخفض عندها نسبة الخصوبة بسبب الإجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبها العضوي والفيزيولوجي ولا تستطيع أيضا إرضاع طفلها[37].

وما يمكن قوله أنّه يوجد علاقة وثيقة بين مستوى التعليم وحجم الأسرة، فقد أكّدت غالبية الدراسات أهمية التعليم وخاصة تعليم الإناث كأحد المحدّدات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الإنجابي، فتشير هذه الدراسات إلى أنّ المتغيرات التعليمية تؤثر بصفة مهمة على المتغيرات المقربة للخصوبة والوفيات، ومن ثمّ السلوك الإنجابي فالمرأة المتعلمة تشارك بصفة أكثر فاعلية في عملية صنع القرار داخل الأسرة[38].

الجدول رقم (3) يبيّن مهنة أفراد العيّنة :

الفئات	مهنة حرة	التربية والتعليم	الإدارة	خدمات	الصناعة	الفلاحة	دون مهنة	المجموع
ألتكرار	28	36	32	42	3	3	56	200
النسبة%	14	18	16	21	1.5	1.5	28	%100

إنّ المتتبع لإحصائيات هذا الجدول يجد أنّ نسبة 28% من المبحوثات دون مهنة وهذا يعبر عن وجود ربات البيوت (الماكثات في البيوت) و اللواتي لا يفكرن في الخروج للعمل سواء في الريف أو الحضر. أمّا نسبة المبحوثات اللاتي يشتغلن فهي متباينة؛ حيث نجد نسبة 21% ممن يشتغلن في الخدمات، ونسبة 18% في التربية والتعليم وتليها نسبة 16 % في الإدارة و 14% ذوات المهنة الحرة، أمّا بالنسبة للمهن الأخرى فهي ضعيفة على التوالي1.5 % في الصناعة و1.5 % في الفلاحة.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أنّ عمل المرأة يعبر عن تطور ذهنيات الأفراد نحو خروجها لميدان العمل وكذلك انحسار العادات والتقاليد من المجتمع الجزائري (ما عدى وجود البعض القليل منها في الريف) والتي لا تسمح بالعمل للمرأة خارج منزلها على أساس أنّها هيئت اجتماعيا لخدمة بيتها وزوجها وأطفالها.

ومع مرور الوقت أصبحت الآن تساعد الرجل وفي كل الميادين مبرزة دورها في التنمية الشاملة للبلاد، وقد أبرز ذلك الباحث "محمود قرزيز" في دراسته عمل المرأة والأسـرة في المجتمع الجزائري وتوصل إلى نتيجة هامة إلى أنّ خروج المرأة للعمل يعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري وهي ضرورة ألحتها الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الرجل على تلبية كل ضروريات الحياة فوجدت المرأة نفسها مضطرة للبحث عن فرص العمل وخاصة ذوات المستويات التعليمية المرتفعة[39].

كما توصلت الباحثة "عائشة بورغدة" في دراستها تحت عنوان "العاملة الجزائرية وتنظيم النسل" إلى نتيجة هامة هي أنّ خروج المرأة للعمل قد أدى إلى تغيير عقليتها لصالح تنظيم النسل وترى بأنّ كل المؤشرات تدل على أنّ الموافقات والمطبقات لتنظيم النسل هن الحائزات على مستوى عـال من التعليـم، وتضيف أنّه قد تبيّن أنّ لهذا الأخير أثـرا في أحداث الفروق عند المقارنة بين مختلف العائلات. وتوصلت أيضا إلى أنّ ارتفاع المستوى المهني للمرأة أي الإطارات النسوية لها العدد الأقل من الأطفال بالمقارنة بأخريات [40].

• وما يمكن استنتاجه هنا هو أنّه يكون لعامل خروج المرأة إلى العمل تأثيرا واضحا في تحديد موقف الأسرة اتجاه عملية التنظيم العائلي، فالعمل يجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية التي تتطلب وقتا كبيرا ممّا يجعلها تفكر في البحث عن السبل التي تجنبها من الوقوع بالحمل، فالعمل باعتباره قيمة اجتماعية أساسية يبقى المصدر الأساسي لإنشاء الثروات والمنفذ الوحيد من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومتوازنة ومقبولة. وخاصة إذا تعلق الأمر بعمل المرأة والتي تمثل نصف القوة البشرية القادرة على العمل والإنتاج في أيّ مجتمع، وبالتالي فإنّ تزايد وارتفاع نسبتهن داخل قوة العمل دليل على صحة

المجتمع اقتصـــاديا واجتماعيـــا. وبالتالي وتحت ضغط ظروف العمل فإنّها تميـــل إلى تحديد عدد أطفالها.

الجدول رقم (4) يبيّن كيف تم زواج المبحوثات (عن طريق التعارف أو عن طريق الأهل):

كيف تمّ زواجك ؟	المجموع	النسبة%
عن طريق التعارف	189	% 94.5
عن طريق الأهل	11	% 05.5
	200	% 100

باعتبار الزواج مؤسسة اجتماعية ولها مدلولها السوسيولوجي وبالتالي فهي تضم الذكر والأنثى اللذان تربطهما علاقات اجتماعية وجنسية شرعية من أجل تكوين أسرة، هذه العلاقات تتطلّب قبل وجودها نوعا من التفكير والشعور لدى كل واحد نحو الآخر وذلك بالاختيار الزواجي والذي يعتبر عملية نفسية اجتماعية، ويرى في هذا "مارشال جونز" بأنّ الاختيار الزواجي هو نمط سلوكي[41] فالفرد الذي يقوم بالاختيار سلك طريقة معينة أثناء انتقائه لعرض من العروض المقدمة أمامه، فالاختيار الزواجي رغبة شخصية للفرد سواء أكان رجلا أم امرأة، وتعبر الشواهد البيانية في الجدول رقم (4) على أنّ نسبة 94.5 % من أفراد العينة تم زواجهم عن طريق التعارف والاختيار الشخصي، ولعلّنا يمكن أن نسند ذلك إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وسيطرة الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة والتي تتم بأسباب مختلفة كالقرابة، والعمل،والدراسة والصداقة، أمّا نسبة 5.5 % فتعبر عن تدخل الأهل في الاختيار الزواجي وغالبا ما نجد هذا النوع في الأسرة التقليديـــــة؛ حيث يتدخـــل الأب والأم في اختيار الزوجة للابن المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للبنت. وما يمكن استنتاجه أنّ هذا النوع الأخير بدأ يضمحل من المجتمع الجزائري لأنّه يترتب عليه الكثير من المشاكل الأسرية وساد في الوقت الحالي الاختيار الزواجي الذاتي الذي يتم عن طريق التعارف بين الزوجين قبل الزواج؛ حيث يتجرأ كل واحد منهما على اتخاذ قراراته الشخصية بنفسه من حيث الخطوة الأول كالخطوبة ثم الزواج الذي يتم بالحب والتفاهم بينهما، إلى اتخاذ القرار بينهما في كل الأمور الأسرية والاجتماعية والاقتصادية

وحتى اتخاذ قرارهما في عدد الأطفال الذي يناسبهما ما يخفف على الزوجين الضغوط الأسرية للأسرة التقليدية في الإنجاب و اختيار عدد الأطفال المناسب لهما.

الجدول رقم (5) يبيّن سن الزوجة عند زواجها :

الفئات	17-15	21-18	25-22	29-26	33-30	37-34	المجموع
التكرارات	18	30	54	62	36	/	200
النسبة%	9	15	27	31	18	/	%100

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (5) والذي يبيّن سن الزوجة عند زواجها أنّ نسبة 31%من النساء ممن تزوجن بين سن 26 و29 سنة وهو السن المناسب للزواج والاستقرار الاجتماعي، كذلك يعتبر مؤشرا هاما لسن الإنجاب المناسب لتكوين الأسرة، وهذا ما أكّده التقرير الوطني CIPD في سنة 2003م أنّ سن الزواج عند الإناث بلغ 29.6 % في سنة 2002م[42]، وهذا التأخير في الزواج للمرأة يرجع لعدة أسباب منها دخول المرأة لميدان التعليم وفي أعلى مستوياته، ويؤكّد ذلك المركز الوطني للإحصائيات ONS رقم 80 لسنة 1999م أنّ نسبة تعليم الإناث بلغت 80.73 % في سنة 1998م مقابل36.90% في سنة 1966م[43] وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم وخاصة التعليم سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على السواء، وإضافة إلى أنّ عامل التعليم بالنسبة لهذه الفئة بالذات هناك من المبحوثات واللواتي تزوجن في هذا السن وحسب تصريحاتهن أنّ هذا يرجع إلى بعض الظروف الأسرية القاهرة كوفاة الوالدة مثلا؛ حيث أنّ البنت تحل محلّها لتقوم بتربية إخوتها، ومنها من تؤكّد بأنّها صعبة في اختيار الزوج المناسب من حيث صفاته ومن حيث ما يوفره لها وللحياة الزوجية، أمّا بعض المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة فيؤكّدن بقولهن "بأنّ المكتوب ما جاش" كلّها عوامل أدت إلى تأخر سن الزوجة، أمّا عن نسبة ممن تزوجن في سن 22 إلى25 سنة فتمثل 27 % ومنهن من توقفت عن الدراسة بعد المستوى الثانوي ومنهن من تزوجن بعد مستوى التدرج في الجامعة مباشرة، أمّا نسبة 18% فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 30 إلى 33 ويرجع ذلك دائما إلى ارتفاع مستوى تعليمهن في الجامعة ودخولهن إلى التخصصات العلمية وكذلك ممن ينتمين إلى مهن عليا

الشيء الذي يجعلهن يتأخرن عن الزواج أمّا نسبة 15 % فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 18-21 سنة ثم في الأخير نسبة 9 % ممن تزوجن في سن 15-17 سنة فهذا مؤشر يدل على أنّ سن الزواج في هذه الفترة عند النساء يكون عند ذوات الأصول الريفية. و ما يمكن قوله هنا هو أنّ التأخير في سن الزواج في فئتي السن (26-29) و (30-31) بالنسبة للفتيات يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة لتحديد الخصوبة عندهن (علما بأنّ سن الخصوبة يبدأ من سن 15 سنة) وبالتالي يتبعه التقليل في عدد الأطفال، إضافة إلى فترات التباعد بين طفل و آخر وذلك وعيا منها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية سواء بالنسبة للأم أو الطفل.

الجدول رقم (6) : يوضح تحديد رغبة أفراد العينة في إنجاب عدد معين من الأطفال و هل يكون القرار فرديا أو للزوجين معا:

هل كان القرار في إنجاب عدد معين من الأطفال فرديا أو الزوجين معا؟	المجموع	النسبة %	/	التكرارات	النسبة %
قرار فردي	/	/			
الزوجين معا	200	%100	و كم كانت الرغبة في عددالاطفال؟	/	/
			2-1	29	%14.5
			3-2	55	%27.5
			4-3	71	%35.5
			5-4	24	%12
			6-5	/	/
			7-6	/	/
			8-7	/	/
			لا ادري	21	%10.5
المجموع	200	%100	المجموع	200	%100

تعتبر قضية التنظيم العائلي قضية تخص الزوج والزوجة معا وبالتالي فمن البديهي أن اتخاذ القرار حولها يكون بين الزوجين لتحديد العدد المناسب، وذلك لمراعاتهما و وعيهما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية للأم والطفل، على اعتبار أنّ الأسرة العصرية من

خصائصها اتخاذ القرار بين الزوجين يكون ضروري خاصة من ناحية الإنجاب، و قد دلت الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه والذي يوضح اتخاذ القرار في إنجاب العدد المناسب من الأطفال يكون بين الزوجين معا وليس قرارا فرديا، وكانت نسبة إجابات المبحوثات 100 % وهذا يبرز مدى وعي الزوجين في الأسرة العصرية عكس ما كانت عليه مكانة المرأة في الأسرة التقليدية.أمّا بالنسبة للرغبة في إنجاب عدد معين من الأطفال فلها دلالات كثيرة سواء عند المرأة أو عند الرجل فقد عبّر عنها الباحثان "ماريا ريتاتستا" " MARIA RITA ESTA "و"ليوناردو قريلي "LéONARDO "GRILLI فيقولان بأنّ الخصوبة المثالية تفسر بمعيار اجتماعي، بينما الرغبة في إنجاب طفل يعتبر كمعيار فردي[44]، وبالتالي فبالنسبة للمرأة فترغب في أن يكون لديها عدد من الأطفال يملئون عليها حياتها، وخاصة إذا تعلق الأمر بمجتمع يضغط على المرأة في أن يكون عندها عددا معين من الأطفال، فمن خلال الولادات تثبت المرأة وجودها وأهميتها الاجتماعية، ومن خلال أمومتها تصل إلى إحساسها بتأدية دورها، أمّا بالنسبة للرجل فبوجود الأطفال يثبت رجولته ويحافظ على استمرار عائلته ولقبه كذلك، ويمكن الإشارة إلى أنّ الرغبة في الإنجاب لعدد معين من الأطفال تختلف عند الأفراد في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية.

فقد كانت الأسرة التقليدية أو الجماعة العائلية لها تصور عن الطفل وعن قيمته وخاصة إذا كان الطفل ذكرا فيبقى دائما رمز القوة والسلطة وهو مفخرة للعائلة كما أنّه يبقى هدفا وبالتالي فإنّ الولادات الكثيرة فلها ما يبرّرها في المجتمع الجزائري في وقت مضى، أمّا في الأسرة العصرية فقد اختلف الأمر وخاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع فإنّها تسعى إلى عدد محدود من الأطفال.

ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أنّ تحديد رغبة أفراد العينة في الإنجاب يتمركز في فئة الرغبة لـ (3-4) أطفال والتي وتمثل أعلى نسبة وهي 35.5% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تقليد الأسر للنمط الاجتماعي الحديث وتفضيلها للأسر القليلة العدد، بعد إدراكها التام بالنفقات العالية التي تتطلبها المجالات الصحية والمعيشية والتعليمية للآباء والأطفال ممّا دفع بالكثير من المبحوثات إلى التصريح بأنهن

شديدات الرغبة في هذا العدد (3-4) و خاصة إذا كانا طفلان وبنتان، و هذه الرغبة في فئة (3-4) أطفال، أثبتتها نتائج دراسة أمريكية[45] و التي قام بها الباحثين "فريدمان" " Freed Man" و "ولبتن " "Welpton"و "كامبل" "Cambel"والذي أجري في الولايات المتحدة لحوالي 2713 امرأة أمريكية حول الإنجاب والإجهاض والعقم وتطبيقا منع الحمل، فكان من نتائج هذه الدراسة :

- أنّ هناك بعض التغيرات فيما يخص الحجم المرغوب فيه مثلما هو مبيّن في هذا الجدول.

- كما أنّ رغبات الأغلبية الساحقة من العينة تقع بين 2 إلى 4 أطفال كما هو موضح في هذا الجدول و هي أعلى نسبة تمثل 35.5%.

- كما أنّ حجم العائلة يتغير مع المركز الاجتماعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والدين.

- هناك قلة من العينة ترغب في أطفال أكثر ممّا عندها.

ويمكن القول بأنّ نتائج هذه الدراسة تتطابق مع نتائج الجدول أعلاه.

أمّا بالنسبة للفئة الموالية فترغب في (2-3) وتمثل نسبة 27.5 % ثم تليها نسبة 14.5% ممن يرغبن في (1-2). وتعتبر هذه النسب مؤشرا هاما في خفض الولادات داخل الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة في مدينة باتنة بصفة خاصة.

أمّا النسب الموالية والمبحوثات اللائي يرغبن (4-5) وتمثل 12%، ثم في الأخير نسبة 10.5% ممن أجبن بلا أدري.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ الرغبة في إنجاب عدد محدود من الأطفال تعود إلى الوعي الكامل للزوجين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (7) يبيّن تحبيذ أفراد العيّنة في إنجاب جنس الذكور أو الإناث أو الاثنين معا :

الفئات	التكرارات	النسبة%
الذكور والإناث معا	104	%52
الذكور	56	%28
الإناث	40	%20

المجموع	200	%100

هناك اعتقاد سائد لدى الكثير من الناس في تفضيل جنس الذكور على جنس الإناث متمسكين بالدور الذي تلعبه العادات والتقاليد إلى جانب سيطرة أفكار جيل الكبار اعتقادا منهم أنّ الذكر يمثل قوة الأسرة والمجتمع، وعلى سواعد الرجال تقام الحضارات وتزدهر الأمم، وهم مقتنعون بأنّ المرأة مخلوق ضعيف يعتمد في حياته على ما يكلّفها الرجل به.

كما أنّ إنجاب الذكور يساعد الآباء على تحمل أعباء الأسرة اقتصاديا فالأسرة الجزائرية كانت قوتها الدفاعية ورفاهيتها الاقتصادية ومتعتها بين العائلات ومكانتها تعتمد بالدرجة الأولى على عدد أفرادها وكلّما زاد عدد الذكور ارتفعت مكانتها بين العائلات الأخرى وازدادت هيبتها لأنّ الذكور يمثلون القوة المنتجة والدرع العسكري الدفاعي نظرا لطبيعة حياة المجتمع الزراعية التي تعتمد في المقام الأول على الجهد العضلي للرجال.

ولكن هذا التفضيل لجنس الذكور أغفل هؤلاء الأفراد بالحقوق التي منحها الإسلام للمرأة بوصفها مخلوقا بشريا مثل الرجل ما عدا بعض الاختلافات في الحقوق والواجبات التي تعود إلى اختلاف الجنس.

وما يمكن الإشارة إليه أنّ تحبيذ الذكور في الأسرة العصرية بدأ يقل عن السابق على أساس أنّ المرأة هي أيضا في الأسرة العصرية الحالية لها مكانة مرموقة مثل الرجل.

أمّا النسب المبينة في الجدول أعلاه فتؤكّد أنّ نسبة 52 % ممن يرغبون في كلا الجنسين دون تفضيل بينهما، ثم تليها نسبة28 % ممن يفضلون الذكور ثم نسبة 20 % ممن يفضلون الإناث وهذه النسبة الأخيرة في تحبيذ الإناث فقط أثارت استغرابي كباحثة وحسب مقابلتي مع المبحوثات استنتجت من ذلك بأنّ لهذه الفئة تجارب داخل أسرهن قبل الزواج ومدى مساعدة البنات لوالدتهن في كل أمور الحياة، بينما الذكور فلا يفكرون في ذلك على الإطلاق. إضافة وحسب تصريحاتهن أنّ الذكور عندما يتزوجون تقل العلاقات مع أمهاتهم وآبائهم وبالتالي فإنّ البنات هن اللواتي يتحملن مسؤولية الوالدين في الكبر حتى وإن كن متزوجات. وقد أكدت إحدى المبحوثات تفضيل الإناث على الذكور بالمثال العامي الذي يقول " اللي ما عندوش البنات ما عرفوه باش مات ".

الجدول رقم (8) يبيّن أسباب تفضيل أفراد عينة البحث للذكور فقط أو الإناث فقط :

الفئات	التكرارات	النسبة%	الفئات	التكرارات	النسبة%
أسباب تفضيل الذكور	/	/	أسباب تفضيل الإناث	/	/
لامتداد العائلة	56	%42	لمساعدة الأم في أعمال البيت	35	%31
للتباهي بهم اجتماعيا	45	%34	البنت لا تقطع الصلة مع والديها	38	%34
للاستعانة بهم عندالكبر	32	%24	البنت هي التي تعين الوالدين عند الكبر	40	%35
المجموع	133	%100		113	%100

لا شكّ أنّ تفضيل أحد الجنسين على الآخر له سبب مباشر عند الأفراد، ولقد تمثلت أسباب تفضيل الذكور على الإناث لدى المبحوثات اللاتي صرحوا بذلك في الجدول أعلاه تتمثل في نسبة 42 % لامتداد العائلة ثم تليها 34 % للتباهي بهم اجتماعيا ثم نسبة 24 % للاستعانة بهم عند الكبر، أمّا بالنسبة للمبحوثات اللواتي يفضلن الإناث أيضا لهن أسباب منها أنّ البنت لا تقطع الصلة مع والديها وتمثل نسبة 35 % ثم تليها نسبة 34 % أنّ البنت هي التي تعتني بالوالدين عند الكبر، أمّا نسبة 31 %فيصرحون بأنّها تساعد الأم في البيت، وما يمكن قوله أنّ هذه الأسباب لها ما يبرّرها سواء في تفضيل الذكور أو تفضيل الإناث داخل الأسرة العصرية، فتفضيل الذكور في الأسرة العصرية يختلف في تفسيره عند الأسرة التقليدية وهذا حسب تصريحات المبحوثات مثلا في حالة وجود بنات فقط عند الزوجين، وأحيانا نجد الزوج هو الذكر الوحيد عند والديه مثلا، أمّا في حالة تفضيل الإناث فنلاحظ بأنّ نسبة 20 % ليست بالضعيفة مقارنة بعدم تفضيلها في الأسرة التقليدية، وهذا التفضيل يرجع بطبيعة الحال وإضافة إلى تأكيد حقيقة الأسباب التي ذكرناها وأكّد عليها أفراد العينة هو مساواتها مع الذكور في جميع الميادين كالحقوق السياسية ومبدأ مساواة المرأة المتعلقة بالانتخابات ومبدأ المساواة بينها وبين الرجل في شروط الدخول للوظيف العمومي ومبدأ

المساواة في شروط الدخول إلى العمل كما أكّده " M.BOURAYOU"و"R.BELHADRI"[46]، ولا بد من التأكيد على هذه التحولات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطور التنمية الشاملة للبلاد.

الجدول رقم (9) يبيّن تفكير عينة البحث في التنظيم العائلي:

هل فكرت في تنظيم النسل ؟	التكرارات	النسبة%
نعم	195	%97.5
لا	05	%02.5
المجموع	200	%100

من البديهي أنّه من المميزات الأساسية للأسرة العصرية هي صغر حجمها، ولا يتحدّد هذا الأخير إلاّ بالتفكير في التنظيم العائلي وخاصة أنّ هذا المفهوم أصبح في متناول جميع الأسر وعند جميع الأزواج وسواء عند الأم التي تذهب للعمل أو الأم الماكثة في البيت، وقد ساهمت الدولة في نشر هذه الفكرة من زمن بعيد في الجزائر وإبتداءا من سنة 1967م إضافة إلى احتكاك الأسر مع بعضها في نشر الفكرة وكان كل ذلك نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

وحسب الشواهد البيانية في الجدول أعلاه أنّ نسبة 97% من أفراد العينة من سبق لهن وفكرن في التنظيم العائلي نظرا لمزياه العديدة والتي كما حدّدها " مليكة لعجالي " في كتابها " تباعد الولادات في العالم الثالث، التجربة الجزائرية " وقد حدّدت الامتيازات في النقاط التالية [47] :

- تباعد الولادات يضمن حياة الأم والطفل.
- تباعد الولادات تعمل إلى إنقاص وفيات الأطفال والأمهات.
- تباعد الولادات يعمل على سلامة الطفل العقلية والجسمية.
- تباعد الولادات يعمل على رفاهية الأسرة وترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي النفسي.

أمّا نسبة 02.5 % ممن لم يفكرن في فكرة التنظيم العائلي، تعتبر نسبة ضعيفة جدا وحسب تصريحات المبحوثات أنّ السبب في ذلك هو إرضاء الأهل والأقارب وبسبب العادات والتقاليد وبسبب الدين و تعتبر نسب ضعيفة جداً (الجدول (10)).

الجدول رقم (10) يوضح تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات:

هل كان القرار في إنجاب عدد معين من الأطفال فرديا أو الزوجين معا؟	المجموع	النسبة %	/	التكرارات	النسبة %
قرار فردي	/	/			
الزوجين معا	200	%100	و كم كانت الرغبة في عددالاطفال؟	/	/
			2-1	29	%14.5
			3-2	55	%27.5
			4-3	71	%35.5
			5-4	24	%12
			6-5	/	/
			7-6	/	/
			8-7	/	/
			لا ادري	21	%10.5
المجموع	200	%100	المجموع	200	%100

يتضح من الجدول رقم (10) والذي يبيّن تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات، قد دلت الشواهد الإحصائية أنّ نسبة من يطبقن فكرة التنظيم العائلي تطبيقا فعليا هي نفس النسبة التي تعبر عن مدى تفكير أفراد العينة في فكرة التنظيم العائلي وهي نسبة 97.5% وإن دل هذا على شيء فإنّه يدل على مدى وعي أفراد المجتمع بمزايا التنظيم العائلي، وحسب تصريحات المبحوثات فإنّ تأييدهن هذا يعود إلى عدة أسباب تجعلهن ينظمن نسلهن، فقد بلغت نسبة 24% بسبب الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، ثم تليها نسبة 23% بسبب الظروف الاقتصادية وعدم تحمل الأسرة للمصاريف، وتتساوى هذه النسبة مع نسبة من أجل تربية الأطفال تربية سليمة و التي تبلغ 23%، أمّا بسبب ضيق السكن فتبلغ نسبته 17%، أمّا بسبب خروج المرأة لميدان العمل فتبلغ نسبته

13% وتعتبر نسبة ضعيفة وحسب تصريح المبحوثات أنّ خروج المرأة لميدان العمل أصبح لا يعتبر مشكلا نظرا لتوفر دور الحضانة للأطفال وحتى لأصغر سن الطفل أي بعد الثلاثة أشهر والتي ترجع فيها المرأة للعمل بعد ولادتها وعطلة أمومتها.

وما يمكن استنتاجه هو وعي الأسرة الجزائرية بتطبيق فكرة التنظيم العائلي وتحديد عدد الأطفال ممّا يؤثر بالإيجاب على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يؤثر في التنمية الشاملة للبلاد.

فكلّما قلّ العدد استطاعت الأسرة أن تتحكم فيه ولعلّ الأسباب التي أجابت عنها أفراد العينة الدليل القاطع على تطبيق هذه الفكرة فسبب صحة الأم والطفل يدل على وعي الأفراد بالمخاطر التي تلحق بصحة الأم والطفل نتيجة الولادات المتكّررة[48]. أمّا بسبب الظروف الاقتصادية وتربية الأطفال تربية سليمة كانت النسبة التي تعبر عنهما 23 % وهي تعني بتأدية وظائف الأسرة على أكمل وجه سواء الوظيفة الاقتصادية أو وظيفة التربية باعتبار الأسرة هي الجماعة الأولية الأساسية التي ينمي فيها الطفل اتجاهاته وأنماطه السلوكية[49] والقيم التي يهتدي بها.

أمّا بالنسبة لميدان العمل فيجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية والتي تتطلّب وقتا كبيرا، ممّا يجعل المرأة تفكر في البحث عن حل يساعدها على لتجنبها من الوقوع بالحمل؛ لأنّ الإنجاب يعرقلها حتما على التوفيق بين تربية الأطفال وعملها خارج البيت، وحتما إذا اهتمت بتربية الأطفال والشؤون المترلية فإنّها بالضرورة ستهمل عملها خارج البيت، وإذا اهتمت بالعمل خارج البيت أهملت خدمات زوجها وأطفالها فإنّها مهدّدة بضياع إمتيازاتها كزوجة وكأم، لذا يمكن القول أنّه كلّما كان العدد قليلا كلّما تمكنت الأسرة من تأدية وظائفها بصورة ناجحة.

أمّا النسبة الثانية في هذا الجدول والتي تعني بعدم تطبيق التنظيم العائلي وتمثل نسبة ضعيفة جدا وهي 2.5 % من أفراد عينة البحث، وحسب تصريحات المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة أنّ عدم التطبيق هذا يرجع لعدة أسباب منها لإرضاء الأهل والأقارب وتمثل نسبته 60 % من مجموع المبحوثات اللواتي لا يطبقن التنظيم العائلي وعددهن5مبحوثات وذلك

بسبب إرضاء الأهل والأقارب، أمّا النسبة الموالية فهي 20 % بسبب العادات والتقاليد ثم نسبة 20% بسبب تأثير الدين. كلّها أسباب كانت الأسر الجزائرية في السابق متمسكة بهذه القيم والعادات والتقاليد وكذلك أنّها كانت مترددة في فهم رأي الدين ممّا جعل الكثير من أفراد المجتمع يرفضون فكرة التنظيم العائلي، وكانوا يرون في وجود الأطفال مصدر رزق ومصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد اسمها وخاصة عند أهل الريف، كما كان وجود الأطفال عندهم من أكبر دعائم التماسك بين الزوجين لأنّ عدم وجود الأطفال يؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق وزواج الرجل بامرأة أخرى، وفي هذا يرى " علي فؤاد أحمد " في كتاب " فوزية دياب " " القيم والعادات الاجتماعية "؛ إنّه من العوامل المسؤولة عن كثرة المواليد في الأسرة الريفية موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم المستمر بحق الرجل في الطلاق أو في الزواج بأكثر من واحدة، الشيء الذي يجعل المرأة تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد الأطفال تدعيما لمركزها مع زواجها وحماية أسرتها [50].

وما يمكن قوله أنّ عدم وجود الأطفال في الأسرة العصرية الجزائرية يترتب عنه نتائج مثل الطلاق ويدفع الرجل بالزواج بامرأة أخرى بحثا عن الأطفال، كما هو كان موجودا في الأسرة التقليدية في أزمنة مضت، لكن بالنسبة لاهتمام المرأة بكثرة الأطفال في هذه الأسرة العصرية وخضوع المرأة للرجل كما كانت عليه في السابق بدأت ملامحه تزول من المجتمع الجزائري وذلك نتيجة تغيّر مركزها حيث أنّها نزلت لميدان التعليم ودخلت إلى سوق العمل أين شعرت بحريتها فتغيرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية الأطفال والتدبير المترلي والاهتمام بزوجها وبين عملها خارج البيت، وانطلاقا من هذه الحقائق التي يؤكّدها" جلالي صاري "قائلا إنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصّة للرجل وخاضعة له،وهي ليست تلك المرأة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها وفي كل هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل؛ حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم

أو في التكوين المهني؛ حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمترل[51].

الجدول رقم (11) يبيّن إجابة المبحوثات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب :

الرقم	الأقوال	موافقة بشدة	موافقة	لا أدري	غير موافقة	غير موافقة بشدة	المجموع
1	بيت الرجال خير من بيت المال	□	07	18	101	74	200
	النسبة %	-	%03.5	%09	%50.5	%37	%100
2	ضناية الشيب يأكلها الذيب	85	105	/	/	/	200
	النسبة %	%42.5	%52.5	-	-	-	%100
3	اللي خلق ما يضيع	155	45	/	/	/	200
	النسبة %	%77.5	%22.5	-	-	-	%100
4	الراجل يكتفوه لولاد	/	02	/	/	198	200
	النسبة %	-	% 01	-	-	%99	%100
5	الدار اللي مافيهاش لولاد مثل الجبانة	200	/	/	/	/	200
	النسبة %	%100	-	-	-	-	%100
6	المرأة لازم تولد حتى تبيس كي المعزة	/	02	/	180	198	200

	النسبة %	-	% 01	-	-	% 99	%100

لقد كانت الأسرة الجزائرية قديما تشجع على الزيادة من الأطفال بسبب الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ومن أجل قوتها الدفاعية والمرأة في هذه الأسرة لم تكن لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال[52] وأنّ الإكثار من النسل قديما كان رمزا للتباهي والافتخار والاعتزاز، وقد تطرقنا في هذا الجدول إلى عدة أقوال كانت تؤمن بها الأسرة الجزائرية التقليدية، وطرحناها على المبحوثات وكانت أرائهن كالتالي : فبالنسبة للقول "بيت الرجال خير من بيت المال " فكانت أعلى نسبة وهي 50.5% من أجبن غير موافقة ،أمّا نسبة 37% ممن أجبن غير موافقة بشدة، أمّا نسبة 3.5% فقد أجبن بموافقة، وتعتبر نسبة ضعيفة.

أمّا بالنسبة للقول " ضناية الشيب يأكلها الذيب " فكانت نسبة ممن أجبن بموافقة 52.5% ونسبة 42.5% ممن أجبن بموافقة بشدة، وقد صرّحت المبحوثات بأنّ الولادة في سن متأخرة تسبب عدة مشاكل سواء بالنسبة للوالدين أو بالنسبة للأطفال، ثم تليها غير موافق بنسبة 3.5 % وغير موافق بشدة بنسبة 1.5 % وكانت هذه الآراء الأخيرة خاصة ببعض المبحوثات الأميات. أمّا بالنسبة للقول" اللي خلق ما ضيع " فكانت نسبة 77.5 % من المبحوثات من أجبن بموافقة بشدة ثم تليها 22.5 % ممن أجبن بموافقة بمعنى جميع المبحوثات يؤيدن هذه الفكرة على أساس أنّه من الأغراض الأولى للزواج هو الإنجاب وبقاء استمرار النوع البشري بقوله تعالى:﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾[53].ويقول أيضا:﴿ وما من دابة في الأرض إلاّ على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ﴾[54].

أمّا بالنسبة للقول " الراجل يكتفوه لولاد " فكانت نسبة من أجبن بغير موافقة بشدة تمثل 99 % ونسبة ضعيفة جدا وتمثل 1% من أجبن بموافقة، بمعنى كثرة الأطفال تكون حاجزا للزوج على أن لا يتزوج مرة أخرى.

أمّا بالنسبة للقول "الدار اللي ما فيها لولاد مثل الجبانة "فبنسبة 100% من المبحوثات اللواتي صرحن بموافقة بشدة؛ لأنّه كما سبق وأن قلنا سابقا أنّ من الأغراض الأولى للزواج

هو الإنجاب وبالتالي فعدم إنجاب الزوجين يؤدي إلى عدة مشاكل أسرية منها الطلاق وغيرها وبقوله سبحانه وتعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (55).

أمّا القول الأخير "المرأة لازم تولد حتى تيبس كي المعزة " فنجد نسبة 99 % من المبحوثات ممن أجبن بغير موافقة بشدة و1 % بموافقة، وهذه النسبة العالية 99 % تؤكّد أنّ مثل هذا الكلام كان في الأسرة التقليدية عندما كانت المرأة خاضعة للرجل تنفذ أوامره فيما يطلبه من الزيادة من الأطفال، أمّا حاليا فهذا القول انعدم تماما.

وما يمكن استنتاجه أنّ هذه الأقوال كانت أكثر انتشارا في الماضي أي في الأسرة التقليدية، أمّا في الأسرة النووية فأصبح الأفراد لا يهتمون بهذا، ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع والمعطيات الجديدة التي دخلت على الأسرة مثل خروج المرأة لميدان التعليم ودخولها لعالم الشغل وكذلك بروز عالم المرأة لتحتل الصدارة في المجتمع الجزائري وبالتالي يمكن القول بأنّ هذا المجتمع تخلى كلية عن طابعه الذكوري، بل بقيت مكانة الرجل دائما محترمة، ومن بين المعطيات التي ذكرناها آنفا هو التفكير في حجم الأسرة عن طريق التنظيم العائلي والذي يؤدي إلى التقليل من عدد الأطفال والاعتناء بهم كثيرا؛ لأنّ التنظيم العائلي يعني تنظيم حياة الإنسان في كل الميادين كما يلعب هذا التنظيم العائلي دورا مهما في تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة، وكذلك خفض الأعباء المادية والمعنوية على أفرادها وبالتالي تستطيع الأسرة أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه.

• الجدول رقم (12) يبيّن رأي المبحوثات في بعض العوامل ومدى تأثيرها على عرقلة تطبيق فكرة التنظيم العائلي :

الفئات	في رأيك هل العوامل التالية تعرقل تطبيق التنظيم العائلي؟	نعم	النسبة%	لا	النسبة %
التكرارات	المجتمع والأهل	3	60	195	%100
	العادات والتقاليد	1	20		
	الجانب الديني	1	20		
المجموع		5	%100	195	%100

النسبة %	/	2.5 %	/	97.5 %	/

توضح الأرقام في الجدول أعلاه وعي المبحوثات حول مزايا التنظيم العائلي، إضافة إلى وعيهن بالمشاكل التي قد يحدثها النمو السكاني والتي تتمثل في الجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم والتربية وغيرها، وفي الجانب الاقتصادي كمستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة والنفقات التي تتطلّبها الأسرة وأمام هذه الحقائق المعاشة نلاحظ من خلال مقابلتنا للمبحوثات أنّ تلك العوامل التي طرحناها عليهن في سؤال ما رأيكن في تأثير العوامل التالية على التنظيم العائلي؟ المجتمع والأهل، العادات والتقاليد، الجانب الديني.

فقد كانت إجابات المبحوثات بنعم و مثلت 2.5% بسبب تأثير المجتمع والأهل وبنسبة 60 %. ثم 20% ممن اجبن بسبب تأثير العادات والتقاليد، و20% بالنسبة للجانب الديني. أما المبحوثات اللواتي اجبن بلا فكانت نسبتهن 97.5% وهي في نفس الوقت النسبة التي تطبق التنظيم العائلي حسب الجدول رقم10.

وما يمكن استنتاجه وفي رأي المبحوثات أنّ هذه العوامل أصبحت لا تؤثر على الزوجين وخاصة في الأسرة النووية فتعلم الزوجين واستقلاليتهما ساعدهما على تخطي مثل هذه الأفكار إضافة إلى أنّ كل أفراد المجتمع أصبحوا لا يبالون بمثل هذه الأمور على أساس انتشار الوْعي لديهم أكثر من السابق، أمّا بالنسبة للجانب الديني فأصبح لا يكوّن ضرر على الأفراد؛ حيث أنّ جميع الأفراد يطلعون جيدا على رأي الدين في التنظيم العائلي ممّا يساعدهم على فهم وإدراك المقصود منه، إذ هو يعني تباعد الولادات وليس تحديدها وبالتالي كانت فتوتي المجلس الإسلامي الأعلى في سنة 1968م وسنة 1982م واضحتين للأفراد، وكذلك مشاهدة الأفراد للفتاوى عبر التلفزيون وفي كل قنوات العالم الإسلامي.

أمّا بالنسبة لتأثير العادات والتقاليد فحسب إجابات المبحوثات أنّ الأسرة الجزائرية تخطت مثل هذه الذهنيات والتي كانت مؤثرة ومنتشرة في مجتمعنا.

النتائج :

أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة فهي كالآتي :

1/ نجاح الدولة في توصيل فكرة التنظيم العائلي لمجموع المواطنين وتقبل الأسرة الجزائرية لفكرة تطبيق التنظيم العائلي وممارستها على نطاق واسع بين الكثير من العائلات الجزائرية،بعدما كان مجرد الحديث عن الموضوع من المحرمات في العرف الشعبي للمجتمع ولا يجر الحديث ـــ و إن جرى حول هذه الفكرة ـــ إلاّ همسا وفي أوساط محدودة وعلى نطاق ضيّق، ذلك أنّ فكرة التنظيم العائلي ارتبطت في أذهان أغلب الجزائريين بقناعات مخالفة ولو ظاهريا أو خطأ لمعتقدات المجتمع الدينية وعاداته وتقاليده، وبالتالي يعتبر تقبل الأسرة الجزائرية للتنظيم العائلي وممارستها الفعلية للتنظيم انتصارا للمجتمع ككل على أكثر من صعيد وهو بداية الانتصار في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها عوامل أخرى إضافة إلى التنظيم العائلي.

فهو يعتبر شكلا من أشكال تحرر المرأة من القيود المفروضة عليها في الإنجاب دون أن يكون لها حق الاختيار، كما ساهم التنظيم العائلي في الحد من النمو الديموغرافي؛ حيث انخفضت نسبة النمو الطبيعي إلى01.69 % في سنة 2005م بعدما كانت 03.16 % في سنة 1986م، و 3.39 % سنة 1966م ممّا سمح للمرأة بتنظيم حياتها العائلية والعملية والمساهمة في جهود التنمية الوطنية.

• – أعطى الفرصة للمرأة خاصة وللعائلة الجزائرية عامة من التكيّف مع المستجدات التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، خاصة بالنظر إلى تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم أزمة السكن، فقد كان تأييد وتطبيق التنظيم العائلي من قبل المبحوثات بنسبة 97.5 % وهي نسبة مرتفعة وأكبر من المعدل الوطني الذي بلغ 75 % على مستوى التراب الوطني معبرين عن ذلك بمدى وعيهم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، وكذلك من أجل الظروف الاقتصادية والمصاريف التي تتحملها الأسرة، ثم من أجل تربية الأطفال تربية سليمة، ومن أجل خروج المرأة لميدان العمل، بينما تبقى نسبة 02.5 % ممن لا يطبقون التنظيم العائلي وعددهن 5 مبحوثات

وأن نسبة 60% بسبب الأهل والأقارب و20 %بسبب العادات والتقاليد و20% بسبب الدين وهذه النسبة موجودة وحسب الدراسة في المناطق الريفية وبالتالي يرتفع عدد أطفالها .

2/ الانحسار الكبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد قوة الأسرة في عدد أفرادها وإنّما القوة أصبحت تقاس بمدى نفوذ أفرادها في دواليب السلطة ومكانتهم في المجتمع وقدرتهم على التأثير في خدمة مصالح العائلة الكبيرة، خاصة مع تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والمعارف وقياس مكانة الأسرة بمدى نفوذ أبنائها في الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد أجابت نسبة 97.5 % من أفراد العينة بتخطيهم لمثل هذه القيم المشجعة على زيادة الأطفال، كتأثير المجتمع والأهل، والعادات والتقاليد، وتأثير الجانب الديني الذي حاولوا فهم الفتاوى المتعلقة به.

3 / إنشاء وتشييد الدولة لمراكز حماية الأمومة والطفولة في جميع بلديات ودوائر وولايات الوطن مع توفير المستخدمين لذلك؛ من حيث توعية الأفراد بالتنظيم العائلي وتقديم التربية الصحية للأم والطفل وكذلك توفير موانع الحمل في هذه المراكز قدر المستطاع،وضمان الدولة بتوفير الموانع في الصيدليات ورفع القيود عن بيعها لكافة الفئات من المتزوجين وهي متوفرة في القطاع الخاص بكميات كافية وبالنوعيات المرغوبة والمطلوبة؛ حيث يذهب الأفراد حسب إرادتهم إلى الصيدليات أو مراكز حماية الأمومة والطفولة و هذه الأخيرة تقدم لهم خدمات في مجال الفحوصات قبل الحمل وبعده والتحاليل والتلقيحات للأم والطفل، وشرح التنظيم العائلي، وحسب نزولنا إلى الميدان سجلنا رضا المبحوثات على الخدمات التي وفرتها الدولة في مراكز حماية الأمومة والطفولة.

الخاتمة :

ما دام الفرد يكتسب قيمه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة كوحدة اجتماعية صغيرة تنتمي إلى مجتمع الذي يعيش داخل مجموعة من التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على نمط حياتها وعلى أنساقها القيمية من حيث التغير وخاصة في المجتمع الجزائري والذي عرف العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما له علاقة بالأسرة، فمثلا كانت المرأة في وقت ما خاضعة

للرجل وتتحدد مكانتها بإنجابها للأطفال وكانت مكانة الرجل تحتل الصدارة من حيث السلطة واتخاذ القرارات، ومع مرور الوقت أصبحت المرأة تحتل نفس المكانة مع الرجل، حيث وصلت إلى أعلى مستويات التعليم وتغيرت وضعيتها وأصبحت تفكر في تقليص حجم أسرتها و واعية كذلك بالآثار الاجتماعية المتمثلة في صحة وتربية الأطفال والراحة النفسية للام والطفل وكذلك تنشئته وأصبحت كذلك واعية بالثار الاقتصادية المتمثلة في النفقات المالية والمستوى المعيشي و الدخل الفردي التي تتطلبه الأسرة.

وما يمكن قوله أنّ الأسرة الجزائرية تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على أحسن وجه وذلك عملا على استقرارها وسلامتها، وبالتالي سلامة المجتمع، وأنّ الوظائف في سياق الحركة تأخذ بالتعبير مع تغير الواقع الاجتماعي، ويمكن القول أيضا بأنّ الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن التّغيّرات الجارية على المستوى العالمي، فهي في تفاعل مستمر مع هذه التّغيّرات محافظة في الوقت نفسه على هويّتها وانتمائها الحضاري وعاداتها وتقاليدها النابعة من صميم الشريعة الإسلامية والتي تعتبر هي مكوّنها الأساسي.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا المصادر :

القران الكريم

ثانيا المراجع :

1- محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، د.م.ج، الجزائر، 1982م، ص 197.

2- Laurence Charton: Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps, La Diversification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe, Thèse De Doctorat Nouveau Régime Tome 1 Université Mark-Block, Strasbourg, 2003, P22.

3- محمد مصطفى زيدان: علم النفس الاجتماعي، د . و. ج، الجزائر1986م، ص111.

4- محمود الأشرم : محاضرات في المجتمع الريفي، مديرية الكتب والمطبوعات الريفية، القاهرة 1976م، ص48.

5- وليم.و. ولمبرت : علم النفس الاجتماعي، (ت) سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة 1993م، ص41.

6- الخولي سناء: الزواج والعلاقات الأسرية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص125.

7- محمد احمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة، الإسكندرية 1990م، ص8.

8- نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1990م، ص32.

9- المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات، العدد 10، جانفي ــ أفريل 2000م.ص 13.

10- Dossiers Et Recherches: S. Condon. M. Bozon Et T. Locoh, erspectives, I N E D, Paris, 2000, Démographie, Sexe Et Genre, Bilan Et P 42.

11- Fatima Mernissi: Sexe Idiologique, Islam, Tierce, Paris, 1983. P 37.

12- Addi Lahouari: Les Mutations De La Société Algérienne, édition La Découverte, Paris, 1999, P 164.

13- Luc- Willyde Henyels: Islam Et Pensée Contemporaine En Algérie, CNRS, Pris, 1991, P 187.

14- Monique Gadant: Le Nationalisme Algérien Et Les Femmes, Préface Mohamed Harbi, L'Harmattan, Paris, 1995, P 82.

15- Population Et Développement Régional, Actes Du IX éme Colloque De Démographie Maghrebine, A M E P: Le Rôle De La Femme Dans Le Développent économique, Hammoud Nacer-edine, Hammamet Tunis Tome 3,12-15 Décembre, 1995, P 765.

16- مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية (التطوّر والخصائص الحديثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 79/78.

17- المرجع نفسه، ص79.

18- عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، د. م. ج، قسنطينة، (د، س)، ص95.

المرجع نفسه، ص19.79-

20 - Said Bouamama Et Hadjila Sàad Saoud: Les Familles Maghrébines En France, Dex Leé Débrower, Paris1996, P 22

21-إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص16.

22- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص16.

23 -Cénéap: Nadia Attout Et Themany Chebab Et Mohamed Kelkoul: P U A P Alger, Mai 1999. Et Fécondité En Algérie, F N Femme, Emploi

24 - إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص.16

25- Cénéap: Mohamed Kuidri Et Hamid khaldoun, famille Et démographie En Algérie, Fnuap, Mai 1999, P 36.

26- Cénéap: M. Bourayou. R Belhadri: Islam, Législation, Et Démographie En Algérie. Fnuap 2 eme édition 2000, P 89/96..

27 -رسالة الأسرة: تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة، العدد 01، مارس 2004م، ص.7

28 - Djilali Sari: Les Mutation Socio économiques Et Spatiale En Algérie, O P U Alger, s.a (.P 247 ,

29- Cénéap: Mohamed Kelkoul Et Abdrrahman Saoudi, Participation De la Femme Au Développement économique Et Social, F N U A P, Alger, Mai 2001, Page 21.

30 -مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين)، العدد 12، جوان 2005م، جامعة باتنة، الجزائر، ص121.

31 - Cénéap: N. Kaasis, Emploi Et Comportement Démographiques, N=027, Mutations Analyse Et Perspective Des Structures Familiales, F N U A P, Alger, 2003, P 110.

32 -محمد نبيل جامع: اجتماعيات التنمية الاقتصادية (لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي)، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص87

-Zahia Ouadah Bedidi, La Baisse De La Fécondité En Algérie ((33
Transition De Développement Ou Transition De Crise ?)), Thèse De
P 511 ..Doctorat De L'institut D'études Politiques De Paris, Mai 2004
34-Saadi Noureddine: La Femme Et La Loi En Algérie, édition Le
.Fennec, Paris, 1991.P106
35- Gourari Negadi: La Fécondité En Algérie Niveau, Tendances,
Facteurs, Thèse De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris 1975,p 189.
36- Actualité Scientifique: Abdelazize Buisri La Transition
L'avenir, édition Estem, paris Démographique En Algérie réflexion Sur
2001, P 441.
37-عبد الحي عبد المنعم: علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية)، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م، ص 75.
38-احمد السيد النجار الفقر في الوطن العربي مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2005، ص 75.
39 - قرزيز محمد: عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع " تنظيم وعمل كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001م -2002م، ص 35.
40- عائشة بورغدة: العاملة الجزائرية وتنظيم النسل، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،1986، ص 45.
41- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 1981م، ص.22
Ministère De La Santé De la Population Et De La Réforme 42
Hospitalière, Population Et développement
En Algérie, rapport national C I P D + 10, Décembre 2003, P21.
O N S Collection Statistique N°80, Juin, 1999.-43
- Revue Population, Maria Rita Testa Et Lénardo Grilli: L'influence,44
Des Différences De Fécondité Dans Les Régions Européennes Sur La
Taille Idéale De La Famille, Volume 61, N°1-2 -2006, Janvier Avril,
.p 110.édition Française, I N E D, Paris, 2006

45- دريد فطيمة: النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1994م- 1995م.

46- Cénéap: M. Bourayou. R Belhadri: Islam, Législation, Et 2 eme édition 2000, P 89/96.. Démographie En Algérie. Fnuap

47 .- Malika Ladjali: L'espacement Des Naissances Dans Le Tiers monde Algérienne),O P U, Alger 1985, P 15 (L'expérience

48 - Les enfants et Le Développement pendant Les Années -90- Un Ouvrage De Base De L'UNICEF, Publie a L'occasion du Sommet Mondial Pour L'enfance 29-30 Septembre, 1990, Organisation Des Nation Unis New York Unicef.

49- الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص 43.

50- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م ص306.

51- Sari Djilali: Les Mutation Socio économiques Et Spéciale En Algérie, O P U Alger1982,p 233.

52-سورة البقرة الآية 233.

53- سورة الإسراء: الآية " 31 ".

54- سورة هود: الآية " 06 ".

55- سورة الكهف: الآية " 46 ".